

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآلته الطاهرين

### محصلة البحث المتقدم

انعقد البحث الماضي لتلخيص ونقد نظرية المحقق العراقي (قدس سره) حول الواجب التخييري. فبعد استعراض أركان نظرية المبني على تفسير الواجب التخييري بـ «الوجوب الناقص» والالتزام بتعدد العقاب عند ترك جميع الأطراف (في فرض تعدد الغرض)، أُشير إلى تباين هذا المبني في جانب الثواب؛ حيث إن الإتيان بجميع الأطراف لا يستلزم بالضرورة تعدد الثواب، لسقوط الوجوب عن الباقي بامثال الفرد الأول. ثم واجهت نظرية ثلاثة إشكالات رئيسة. ١- الإشكال الثبوتي: حيث أوضحنا - استناداً إلى مباني الإمام الخميني (قدس سره) ولزوم التفكك بين الأحكام التكوينية والاعتبارية - أن مفاهيم كـ «النقص» وـ «التشكيك» مختصة بحال الوجود، ولا سبيل لها إلى عالم الاعتبار الدائر بين الوجود والعدم؛ وعليه، فإن تصوير «الوجوب الناقص» ممتنع منطقياً. ٢- نقد مبني العقاب: إذ الحكم بتعدد العقاب، مخالفٌ أوّلاً للمرتكز العقلائي (كما في خصال الكفار)، ومبنٍ ثانياً على الخلط بين «الخطاب» وـ «الغرض». فمعيار العقوبة هو مخالفة الخطاب لا تفويت الغرض؛ وبما أن الخطاب في الواجب التخييري واحدٌ (ولو بدلياً)، فلا يتصور أكثر من عقابٍ واحدٍ. ٣- تحليل سقوط التكليف: فخلافاً لتصور المحقق العراقي، لا يُعد فعل المكلف وحده علة لسقوط الوجوب عنسائر الأطراف (لانتفاء رابطة العلية التكوينية)، بل المُسقط الحقيقى هو ترخيص الشارع وكيفية الجعل البديلى، الذي جعل إتيانَ فردٍ ما موضوعاً لعدم إلزام الباقي.

### تنبيه: الثمرات الفقهية والأصولية لبحث الواجب التخييري

و قبل المضي في البحث، يجدر بنا الإجابة عن تساؤلٍ مقدرٍ. فقد توهّم البعض أن النزاع في حقيقة الواجب التخييري، بحثٌ علميٌّ تجريديٌّ محض، لا يثمر ثمرةً فقهيةً ملموسة، ولا تظهر نتائجه إلا في الدار الآخرة (من حيث الثواب والعقاب) وله آثارٌ كلاميةٌ فحسب. بيد أن التأمل في زوايا البحث يكشف عن عدم تمامية هذا التوهّم، وأن للمسألة آثاراً أصوليةً وفقهيةً هامةً، ذات دخلٍ مباشرٍ في كيفية عمل المكلف.

### ١. تحديد المعيار في باب الطاعة والعصيان

تمثّل الثمرة الأولى في تنقیح المبني في باب «مالك الطاعة والمعصية». وكما مرّ في نقد نظرية المحقق العراقي، فإنّ ثمة اتجاهين رئيسيين في المقام:

- المبني الأول: إنّ معيار حكم العقل بلزوم الإطاعة واستحقاق العقاب، هو الموافقة والمخالفة لـ «غرض» المولى.
- المبني الثاني: إنّ المعيار هو الموافقة والمخالفة لـ «خطاب» المولى وـ «تكليف».

و تشخيصُ وتعيينُ أيٍّ من هذين المبنيين يقع على عاتق علم الأصول؛ واختيارُ أحدهما يستتبع نتائج مختلفةٍ في أبواب الفقه

المتنوعة (كالتجري، والانقياد، والتزاحم).

## ٢. الثمرة الفقهية: كيفية امتثال أطراف الواجب التخييري

وتظهر الثمرة الثانية - ولعلها الأهم - حين الإتيان بأطرافٍ متعددة. وهذا الأثر يتفرع مباشرةً عن اتخاذ المبني في بحث «وحدة الوجوب أو تعدد»:

فعلى مبني وحدة الوجوب: إذا التزمنا بأنه لا يوجد في الواجب التخييري إلا «وجوبٌ واحدٌ» (متعلق بالجامع أو العنوان الانتزاعي)، فالنتيجة هي إمكان تحقق «امتثالٌ واحدٌ» فحسب. ففي هذا الفرض، لو أتى المكلّف بأحد الأطراف (كعتق الرقبة مثلاً)، لحصل الغرض وسقط الوجوب الواحد. وحينئذٍ، لو أراد الإتيان بالأطراف الأخرى (كالإطعام)، لم يتأتَ له قصدُ «امتثال الأمر الواجب»؛ لعدم بقاء أمرٍ حينئذٍ. وإنما يُمكنه الإتيان بذلك العمل بملك المحبوبية الذاتية وقدس «القرابة المطلقة»، لا بعنوان أداء التكاليف.

وعلى مبني تعدد الوجوب: أمّا لو ذهبنا إلى «تعدد الوجوب» وانحلاله (بمعنى توجّه أبعاثٍ ووجوباتٍ متعددة نحو الأطراف على سبيل البدلية)، فسيُفتح بابُ «الامتثالات المتعددة». فوفقاً لهذه الرؤية، حتّى بعد الإتيان بالفرد الأول، يسعُ المكلّفَ الإتيانُ بسائر الأطراف بقصد «امتثال الأمر» (مع لاحظ خصوصيات الأمر التخييري طبعاً)، ويستحقّ لكلٍ منها ثواباً امتثالاً مستقلاً. ويكشفُ تتبعُ المسار التاريخي للبحث أنَّ معظم أساطيرِ الأصول (كالشيخ الأنصارى، والأخوند الخراسانى، والمحقق النائينى، والمحقق الأصفهانى قدس سرّهم) - رغم اختلافهم في التصوير الفنى - قد جنحوا في نهاية المطاف إلى نوعٍ من «وحدة الوجوب» في الواجب التخييري. وفي المقابل، ذهب الإمام الخمينى (رضوان الله عليه) - بمنهجيةٍ مغايرةً - إلى «تعدد الوجوب» وانحلاله الحقيقي. وهذا المبني لا يقلب هيكلية البحث فحسب، بل يستتبع الثمرات الفقهية الآتية الذكر (إمكان تعدد الامتثال)، والتي ستتضخّب أبعادها عند تبيين نظرية. وعليه، فإنَّ بحث الواجب التخييري بحثٌ مفتاحيٌّ لتعيين «وظيفة المكلّف في مقام النية والعمل».

### نظريّة المحقق النائيني: مسلك «الفرد المردّ»

بعد استعراض الآراء والنظريّات الرئيسيّة في باب الواجب التخييري، تحيّن النوبة الآن لتمحيص رؤية المحقق النائيني (قدس سره). وتتحمّل نقطة النزاع في هذه النظرية حول حلّ معضلة «تعلق الإرادة بالأمر المبهم والمردّ». حيث سعى المحقق النائيني - عبر تقديم تحليلٍ لحقيقة الإرادة - إلى إثبات إمكان العقلاني للواجب التخييري، من دون حاجةٍ لإرجاعه إلى «الجامع الانتزاعي» أو «الوجوب الناقص». ويمكن صياغة أركان نظرية الميرزا النائيني ضمن محاور أربعة رئيسية:

### ١. التفكيكُ بين «إرادة الفاعل» و«إرادة الأمر»

يتّمثّل الركن الركيّن في رؤيته، في التمييز بين سنتين من الإرادة:

أ) الإرادة الفاعلية (الإرادة المباشرة): وهي إرادة الشخص الذي يروم إتيان فعل ما بنفسه. وهذه الإرادة حيث كانت مقدمةً لـ «تحريك العضلات»، وبما أنَّ الحركة الخارجية لا تتأتّى إلا نحو أمرٍ متعينٍ ومشخصٍ، فلا بدَّ أن يكون متعلقاً إرادة الفاعل «متعيناً» وجزئياً بالضرورة. فمن المحال أن يريد الإنسان فعل «شيء ما (مردّ)» فتتحرّك عضلاته بلا تعيينٍ للوجهة.

ب) الإرادة الأمرية (الإرادة التشريعية): وأمّا إرادة المولى الأمر، فليست من سُنخ التحرّك المباشر للعضلات، بل هي من سُنخ «البعث» و«جعل الداعي». وفي هذا المجال، لا يوجد أيٌ مانعٌ عقليٌّ من أن تتعلق إرادة الأمر بتحقق «أحد هذه الأشياء (على نحو البدلية)» في الخارج. وقد صرّح قائلاً:

لـ مانع من تعلق إرادة الامر بكلّ واحدٍ من الشيئين أو الأشياء على وجه البـدـلـيـة.[1]

وعليـهـ، فإنـ قـيـاسـ الإـرـادـةـ التـشـريعـيـةـ عـلـىـ الإـرـادـةـ التـكـوـيـنـيـةـ قـيـاسـ معـ الفـارـقـ.

## ٢. التحليل المبني على تأمين الغرض

وتعزيزاً لاستدلاله، يرجع المحقق النائيـيـ إلى جذر الحكم، أي «الغـرضـ». فالـمـولـيـ في مقـامـ الـأـمـرـ، تـابـعـ للمـصالـحـ والأـغـرـاـضـ:ـ فإنـ كانـ غـرـضـهـ لاـ يـتـحـقـقـ إـلـاـ بـفـعـلـ خـاصـ،ـ كـانـ إـرـادـتـهـ «ـتـعـيـيـنـيـةـ».ـ وـأـمـاـ لوـ كـانـ غـرـضـ بـنـحـوـ يـسـتـوفـيـ تـامـاـ بـإـتـيـانـ أيـ وـاحـدـ منـ الأـطـرافـ (ـكـخـصـالـ الـكـفـارـ)،ـ فـهـنـاـ يـحـكـمـ الـعـقـلـ بـأـنـ تـعـيـيـنـ طـرـفـ بـخـصـوصـهـ منـ قـبـلـ الـمـولـيـ يـعـدـ «ـتـرـجـيـحـ بلاـ مـرـجـحـ»ـ؛ـ بـلـ مـقـتضـيـ الـحـكـمـ تـعـلـقـ إـرـادـةـ بـذـواتـ الأـطـرافـ جـمـيعـاـ،ـ لـكـنـ بـقـيـدـ «ـبـالـبـدـلـيـةـ»ـ (ـعـلـىـ وـجـهـ الـبـدـلـيـةـ).ـ فـفـيـ هـذـاـ فـرـضـ،ـ أـوـكـلـ تـعـيـيـنـ الـمـصـدـاقـ فـيـ مـرـحـلـةـ الـامـتـالـ إـلـىـ «ـاـخـتـيـارـ الـمـكـافـ»ـ،ـ لـاـ فـيـ مـرـحـلـةـ إـرـادـةـ الـأـمـرـ.

## ٣. الاستشهاد بالأوامر العرفية وإبطال نظرية «الجامع»

ويـسـتـندـ (ـقـدـسـ سـرـهـ)ـ لـتـأـيـيدـ مـدـعـاهـ إـلـىـ الـمـرـتكـزـاتـ الـعـرـفـيـةـ.ـ فـفـيـ الـأـوـامـرـ الـيـوـمـيـةـ،ـ كـثـيرـاـ مـاـ يـأـمـرـ الـمـولـيـ:ـ «ـهـيـئـ لـيـ وـاحـدـاـ مـنـ هـذـهـ الـأـنـوـاعـ مـنـ الـطـعـامـ».ـ وـالـمـفـهـومـ عـرـفـاـنـ مـتـعـلـقـ طـلـبـ الـمـولـيـ هوـ نـفـسـ الـوـاقـعـيـةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـخـبـزـ أوـ الـأـرـزـ،ـ لـاـ «ـعـنـوانـ اـنـتـزـاعـيـ ذـهـنـيـ»ـ يـسـمـيـ «ـأـحـدـهـماـ».ـ وـهـذـهـ النـقـطـةـ بـالـذـاتـ،ـ تـشـكـلـ الـحـدـ الـفـاـصـلـ بـيـنـ نـظـرـيـةـ الـنـائـيـنـ وـنـظـرـيـةـ «ـجـامـعـ الـأـنـتـزـاعـيـ»ـ (ـمـخـتـارـ الـأـخـونـدـ فـيـ وـحدـةـ الـغـرـضـ).ـ إـذـ يـرـىـ الـمـحـقـقـ الـنـائـيـنـ أـنـ هـنـىـ فـيـ صـورـةـ وـحدـةـ الـغـرـضـ،ـ لـاـ يـتـعـلـقـ الـوـجـوبـ بـ «ـجـامـعـ»ـ؛ـ لـعـدـمـ لـحـاظـ عنـوانـ الـجـامـعـ فـيـ مـرـكـزـ الـأـمـرـ وـالـمـأـمـورـ،ـ بـلـ إـنـ مـتـعـلـقـ إـرـادـةـ هوـ ذـاتـ الـحـقـائـقـ الـخـارـجـيـةـ الـتـيـ وـقـعـتـ مـوـضـوـعـاـ لـلـحـكـمـ عـلـىـ نـوـحـ الـبـدـلـيـةـ.

## ٤. النتيجة: السنخية الخاصة للإرادة

ويـخـلـصـ فـيـ النـهاـيـةـ إـلـىـ القـوـلـ بـأـنـاـ نـوـاجـهـ فـيـ الـوـاجـبـ التـخـيـيـرـيـ سـنـخـاـ خـاصـاـ مـنـ إـرـادـةـ.ـ وـهـذـهـ إـرـادـةـ تـقـابـلـ إـرـادـةـ الـمـطلـقـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـشـيـءـ الـمـعـيـنـ (ـالـوـاجـبـ الـتـعـيـيـنـيـ)،ـ وـتـمـتـازـ عـنـهـاـ بـ «ـبـالـبـدـلـيـةـ فـيـ الـمـتـعـلـقـ»ـ.ـ وـقـدـ أـفـادـ فـيـ تـقـرـيرـ نـظـرـيـتـهـ قـائـلاـ:

وـحـاـصـلـهـ:ـ أـنـ لـاـ مـانـعـ مـنـ تـعـلـقـ إـرـادـةـ الـأـمـرـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـ الشـيـئـيـنـ أوـ الـأـشـيـاءـ عـلـىـ وـجـهـ الـبـدـلـيـةـ...ـ وـلـاـ يـلـزـمـ الـتـعـيـيـنـ فـيـ إـرـادـةـ الـأـمـرـ بـاـنـ تـعـلـقـ إـرـادـتـهـ بـأـمـرـ مـعـيـنـ...ـ وـلـاـ مـلـازـمـ بـيـنـ إـرـادـتـيـنـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ...

وـالـحـاـصـلـ:ـ أـنـ بـعـضـ الـخـصـوصـيـاتـ مـنـ لـواـزـمـ إـرـادـةـ الـفـاعـلـيـةـ،ـ حـيـثـ أـنـ إـرـادـةـ الـفـاعـلـيـةـ أـنـمـاـ تـكـوـنـ مـسـتـبـعـةـ لـحـرـكـةـ عـضـلـاتـهـ وـلـاـ يـمـكـنـ حـرـكـةـ عـضـلـاتـ نـوـحـ الـمـبـهـمـ الـمـرـدـدـ،ـ وـهـذـاـ بـخـلـافـ إـرـادـةـ الـأـمـرـ...ـ فـاـنـهـ لـوـ كـانـ كـلـ مـنـ الشـيـئـيـنـ...ـ مـمـاـ يـقـومـ بـهـ غـرـضـهـ الـوـجـدـانـيـ،ـ فـلـاـ بـدـ أـنـ تـعـلـقـ إـرـادـتـهـ بـكـلـ وـاحـدـ لـاـ عـلـىـ وـجـهـ الـتـعـيـيـنـ...ـ بـلـ عـلـىـ وـجـهـ الـبـدـلـيـةـ...ـ فـإـلـاـ رـادـةـ فـيـ الـوـاجـبـ التـخـيـيـرـيـ سـنـخـ منـ إـرـادـةـ فـيـ قـبـلـ إـرـادـةـ الـمـشـروـطـةـ أوـ إـرـادـةـ الـمـطـلـقـةـ بـشـيـءـ مـعـيـنـ.[2]

## نظـرـيـةـ السـيـدـ الـخـوـئـيـ:ـ مـسـلـكـ «ـجـامـعـ الـأـنـتـزـاعـيـ (ـأـحـدـهـماـ)ـ»

وـبـعـدـ مـنـاقـشـةـ رـأـيـ المـحـقـقـ الـنـائـيـنـ،ـ تـصـلـ النـوـبـةـ إـلـىـ تـمـحـيـصـ نـظـرـيـةـ تـلـمـيـذـ الـبـارـزـ،ـ السـيـدـ الـخـوـئـيـ (ـرـضـوـانـ اللـهـ عـلـيـهـ).ـ وـقـدـ وـلـجـ (ـقـدـسـ سـرـهـ)ـ الـبـحـثـ فـيـ كـتـابـهـ «ـمـحـاـضـرـاتـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ»ـ بـمـنـهـجـيـةـ مـغـاـيـرـةـ.ـ وـالـسـمـةـ الـبـارـزـةـ لـمـنـهـجـهـ هـنـاـ هـيـ «ـالـتـبـعـ بـظـواـهـرـ الـأـدـلـةـ»ـ.ـ حـيـثـ يـرـىـ أـنـ أـيـ تـفـسـيـرـ عـقـلـيـ يـقـدـمـ لـلـوـاجـبـ التـخـيـيـرـيـ،ـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـخـرـجـنـاـ عـنـ ظـاهـرـ الـخـطـابـاتـ الـشـرـعـيـةـ.ـ وـلـذـاـ اـخـتـارـ نـظـرـيـةـ تـحلـ الـمـعـضـلـاتـ الـثـبـوتـيـةـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـتـحـظـىـ بـأـقـصـىـ درـجـاتـ الـانـسـجـامـ مـعـ لـسانـ الـأـدـلـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ.ـ وـيـمـكـنـ تـبـيـيـنـ أـركـانـ رـؤـيـتـهـ ضـمـنـ مـحـورـيـنـ:

## ١. ماهيّة الواجب: عنوان «أحدهما لا بعينه»

أفاد (قدس سره) في تبيين حقيقة الواجب التخييري: إنَّ الواجب هو عين ما يظهر من الأدلة؛ أي «أحد الفعلين» أو «أحد الأفعال» بنحو «لا بعينه». فوفقاً لهذه الرؤية، لا يكون متعلق الوجوب ذات الأشياء الخارجية مباشرةً - كما ذهب إليه المحقق النائيني - بل المتعلق هو «عنوانٌ انتزاعيٌّ» و«جامعٌ عنوانيٌّ» يُعبر عنه بـ «أحدهما».

## ٢. عملية التطبيق: هيكلية تحاكي الواجب التعيني

ولتوضيح المطلب، يعقد مقارنة بين الواجب التخييري والتعيني:

في الواجب التعيني (كالأمر بالصلوة): يكون متعلق الوجوب «طبيعة المأمور به» (الجامع الحقيقى). وهذه الطبيعة لها أفرادٌ كثيرةٌ طوليةٌ وعرضيةٌ في الخارج. والشارع لم يطلب إلا الطبيعة، موكلاً اختيارَ الفرد وتطبيقَ تلك الطبيعة على المصدق الخارجى إلى «المكلف».

وفي الواجب التخييري: تجري العملية على النحو عينه تماماً؛ غاية الأمر أنَّ متعلق الوجوب ليس «جامعاً حقيقةً»، بل «جامع انتزاعيًّا» (عنوان أحدهما). ولكن بما أنَّ هذا العنوان الكلي قابل للانطباق على كلٍ واحدٍ من الأطراف، فإنَّ تعين المصدق النهائى وتطبيقه في العالم الخارجي قد أنيط بكامله بإرادة «المكلف» واختياره (تطبيقه بيد المكلف). وقد أفاد في محصلة نظرته قائلاً:

الذى ينبغي ان يقال في هذه المسألة تحفظاً على ظواهر الأدلة، هو ان الواجب أحد الفعلين أو الأفعال لا بعينه، و تطبيقه على كل منهما في الخارج بيد المكلف، كما هو الحال في موارد الواجبات التعينية، غاية الأمر ان متعلق الوجوب في الواجبات التعينية الطبيعة المتأصلة و الجامع الحقيقى، و في الواجبات التخييرية الطبيعة المنتزعة و الجامع العنوياني.[3]

### الدفاع عن النظرية: دفع إشكال «عدم واقعية العنوان الانتزاعي»

طرح الإشكال: امتناع تعلق التكليف بالأمر الذهني

أول إيرادٍ قد يواجه هذه النظرية، هو إشكال «المقدورية». وحاصل الإشكال: أنَّ عنوان «أحدها» مفهومٌ انتزاعيٌّ ذهنيٌّ بحت، لا يتجاوز الذهن والنفس. وهذه المفاهيم لا وجود خارجيٌّ مستقلٌّ لها، بل هي قائمةٌ بذهن المتصورِ. ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ الشرط العقلي للتكليف هو «القدرة»، فلا بد أن يتطرق التكليف بأمرٍ مقدورٍ بالإيجاد للمكلف في الخارج. فكيف يمكن للمفاهيم الذهنية - التي هي خارجةٌ عن نال تصرف المكلف الخارجي - أن تقع متعلقةً لبعث المولى وتحريكه؟ إذن، فتعلق التكليف بعنوانٍ لا واقعيةٍ عينية له، لغُّةً ومحال.

### جواب السيد الخوئي: قياس الأولوية والشواهد الواقعية

وفي مقام الجواب، يرى السيد الخوئي أنَّ هذا الإشكال ناشئٌ عن الغفلة عن الطبيعة الاعتبارية للحكم، فيتصدى للرد بدليلين (تحليليٍّ ونقضيٍّ):

أ) الدليل التحليلي: قياس الأولوية من الصفات الحقيقة إلى الاعتبارية

ومحصلة ما أفاده: إنَّا نجد بالوجودان أنَّ الصفات النفسانية «الحقيقة» - كالعلم، والشوق، والإرادة - تتعلق بالعناوين الانتزاعية

والكلية بلا كلفة. فالإنسان قادر على تصور مفهوم «أحدهما»، والعلم به، بل وإرادة تحققه. وهنا يكمن الاستدلال: فإذا أمكن لصفة تكوينية حقيقة أن تتعلق بمثل هذا العنوان، فبالأولوية القطعية يمكن لأمر «اعتباري محضر» (الحكم الشرعي) أن يعتبر عليه. فإذا انفي المانع التكويني، فأي مانع يمكن تصوره في عالم الاعتبار الذي هو أخف مؤونة؟

فما ظنك بالحكم الشرعي الذي هو أمر اعتباري محضر؟ [4]

### ب) الدليل الوقعي: الاستشهاد بالمسلمات الفقهية والعرفية

وخير دليل على إمكان الشيء وقوعه. فقد استشهد (قدس سره) بنظائر في أبواب المعاملات، استقرت فيها الأحكام الوضعية على عناوين انتزاعية. ففي باب البيع، لو قال البائع: «يعتك أحدهما»، صحت المعاملة عقلانياً وشرعاً. حيث اعتبر الشارع «الملكية» للعنوان الكلّي «أحد المالين»، دون تعين العين الخارجية حين العقد؛ ويكون التعين في مرحلة التسليم باختيار البائع. وفي باب الوصية، لو أوصى قائلاً: «أحد بيوتي لولي»، نفذت الوصية. فما يدخل في ملك الموصى له بعد الموت هو العنوان الكلّي «أحد البيوت»، والتعين في مقام التنفيذ. فإذا كان تعلق الاعتبار بالعنوان المبهم والانتزاعي «أحدهما» أمراً شائعاً وصحيحاً بالبداوة في الأحكام الوضعية (الملكية في البيع والوصية)، فلا مانع عقلاً من أن يعتبر الشارع المقدس الوجوب في الأحكام التكليفية (الواجب التخيري) على نفس هذا العنوان الكلّي، موكلاً مرحلة التطبيق وتعيين المصدق إلى اختيار المكلف. وقد أفاد في تلخيص دفاعه قائلاً:

و على الجملة فلا شبهة في صحة تعلق الأمر بالعنوان الانتزاعي وهو عنوان أحدهما، و مجرد انه لا واقع موضوعي له لا يمنع عن تعلقه به، ضرورة ان الأمر لا يتعلق بواقع الشيء، بل بالطبيعي الجامع، و من الواضح جدا انه لا يفرق فيه بين ان يكون متأصلأ أو غير متأصل أصلاً. [5]

### الإشكال الثاني: تحدي «انتفاء الملك في العنوان الانتزاعي»

طرح الإشكال: ضرورة وجود المصلحة في المتعلق

يتوجه الإبراد الثاني على نظرية «وجوب العنوان الانتزاعي»، صوب القاعدة الكلامية عند العدلية القاضية بـ «تبعة الأحكام للمصالح والمفاسد». وحاصل الإشكال: إن الأحكام الشرعية ليست جزافية، بل تابعة لملاكات واقعية (مصلحة وفسدة) كامنة في متعلقاتها. فلا بد من وجود مصلحة ملزمة في ذات «متعلق الحكم» حتى يتوجه إليه بعث المولى وتحريكه. ولكن، بناء على مختاركم، فإن متعلق الوجوب هو «عنوان انتزاعي ذهنی» (أحدها). ومن الواضح أن المفاهيم الذهنية ليست وعاء لتحقق المصالح الواقعية؛ إذ المصلحة الحقيقة (النجاة من الجوع أو تزكية النفس) تكمن في «الفعل الخارجي» (كالإطعام أو الصوم)، لا في مفهومه الذهني. وعليه، فالالتزام بكون متعلق الوجوب أمراً ذهنياً فاقداً للملك، يتنافي مع حكمة التشريع.

### جواب السيد الخوئي: تحليل ثلاثي الأبعاد

ولرفع هذه الشبهة، شيد السيد الخوئي (رضوان الله عليه) استدلاً بيتي على مقدماتٍ ثلاثة، لإثبات عدم لزوم وجود المصلحة في عنوان المتعلق ذاته بنحو المباشرة:

المقدمة الأولى؛ قصورنا عن إدراك سُنْخِ المَلَكِ: أفاد (قدس سره): إنّه لا سبيل لنا إلى الكشف الدقيق عن «سُنْخِ الغَرْضِ» وكيفية تقرر الملك؛ أي «لا طريق لنا إلى معرفة سُنْخِ الغَرْضِ الدَّاعِي». فالذي يحكم به العقل، هو مجرّد أصل وجود المصلحة في الأوامر والفسدة في النواهي. أمّا تحديد موطن هذه المصلحة بدقة؛ هل هي قائمةٌ بنفس الفعل؟ أم في نفس الأمر والامتثال؟ أم في النتيجة

المتولدة عن الفعل؟ فهذه تفاصيلٌ خافيةٌ عنّا، ولا ضرورة للعلم بها.

المقدمة الثانية؛ لزوم التعبّد بظواهر الأدلة: ومن جهة أخرى، فإنّ وظيفة الأصولي هي التحفظ على ظواهر النصوص الشرعية. وظاهر أدلة الواجب التخييري (كلمة «أو») يدلّ على تعلق الوجوب بنحو التردّد أو الجامع (عنوان «أحدّها»). فلا يسوغ لنا رفع اليد عن الظاهر الصريح للدليل، لأجل تحليلٍ عقليٍّ ظنيٍّ (كمسألة المصلحة).

المقدمة الثالثة؛ إحرار حصول الغرض بالفعل الخارجي؛ والنقطة المفصلية هي يقيننا بأنّ المكلف لو اختار أحد الأطراف وأتى به في مقام العمل، لكان غرض المولى ومصلحته مؤمّنةً قطعاً. وهذا المقدار كافٌ للعقل ليحكم بأنّ إتيان هذا الفعل الخارجي (الذي هو مصداق ذلك العنوان) محققٌ لهدف الشارع. وعليه، حتّى لو لم تكن المصلحة كامنةً في العنوان الانتزاعي نفسه، ولكن لما كان إتيانه (من قبل المكلف) سبباً لاستيفاء المصلحة، لم يكن تعلق الأمر به لغوياً.

النتيجة والمصلحة: ومن خلال ضمّ هذه المقدّمات إلى بعضها، يخلص المحقّ الخوئي إلى ضرورة الالتزام بكون متعلق الوجوب هو العنوان الانتزاعي عينه؛ وذلك لـ: أولاً: اقتضاء ظاهر الدليل لذلك. وثانياً: عدم ورود إشكال المالك؛ لجهلنا بكيفية تقرّره، ولإمكانية حصول الغرض بالفعل الخارجي. وثالثاً: أنَّ التحليل العرفي للأمر بالجامع يقتضي إلغاء خصوصيات الأطراف (كخصوصية الإطعام أو الصوم) عن الدخالة في الغرض، وتساوي جميع الأطراف في الوفاء به (على نسبة واحدة). وقد ختم كلامه قائلاً:

فالنتيجة على ضوء هذه النواحي هي انه لا بد من الالتزام بان متعلق الوجوب في موارد الواجبات التخييرية هو العنوان الانتزاعي من جهة ظهور الأدلة في ذلك... وعلى هدى ذلك نعلم ان الغرض الداعي إلى إيجابه قائم به، لفرض انه لا طريق لنا إلى إحراره ما عداه، كما انا نعلم بحصول هذا الغرض وتحققه في الخارج بإتيانه في ضمن أي من هذين الفعلين أو الأفعال شاء المكلف إتيانه فيه...

و من هنا يظهر ان مرادنا من تعلق الأمر بالجامع الانتزاعي ليس تعلقه به بما هو موجود في النفس... بل مرادنا من تعلق الأمر به بما هو منطبق على كل واحد من الفعلين أو الأفعال في الخارج، ويكون تطبيقه على ما في الخارج بيد المكلف.[6]

### المناقشة في جواب السيد الخوئي: عدولٌ عن مبني تبعية الأحكام للمصالح

ويبدو أنَّ الجواب الذي قدّمه السيد الخوئي (رضوان الله عليه) إزاء إشكال المالك، أشبه بـ «شطب أصل المسألة» والعدول عن قاعدةٍ كلاميَّةٍ منه بـ «الحلُّ الفنِّي للمسألة». فقد كان جوهر إشكال المستشكل بيّبني على القاعدة المسلمة عند العدليَّة، وهي «تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد في المتعلقات». ومقتضاهما لزوم وجود المصلحة في نفس ما تعلق به الوجوب (أي المتعلق). بيد أنَّ المحقّ الخوئي، في مقام الجواب، قد ناقش في أصل هذا المبني عملياً، مفيداً: أنه لا دليل على لزوم وجود المصلحة في ذات المتعلق بحدّه ودقّته؛ بل يكفي في صحة جعل الحكم العلمُ بوجود مصلحةٍ تُستوفى بفعل المكلف الخارجي. والنتيجة القهريَّة لکلامه هذا، هي رفع اليد عن المبني المشهور في باب تبعية الأحكام. حيث التزم بإمكان خلو متعلق الوجوب (عنوان الانتزاعي «أحدّها») من المصلحة في حدّ ذاته، مع صحة الأمر به، شريطة تأمّن الغرض النهائي للمولى في الخارج. وهذه الرؤية، وإن رفعت ظاهراً إشكال تعلق الأمر بالأمر الانتزاعي، إلا أنها تتنافي مع المباني الكلامية والأصولية في باب المالكات، وتفتح باباً واسعاً للنقاش؛ إذ انفكاك المصلحة عن متعلق الحكم خلافُ الظاهر الأوّلي للتشرعِ.

و صلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

[1] - نائيني، محمّدحسين، «فوائد الأصول»، با محمد على كاظمي خراسانی، ج 1، ص 235.

[2] - المصدر نفسه.

[3] - خوبی، أبوالقاسم، «محاضرات في أصول الفقه»، با محمد اسحاق فياض، ج 4، ص 40.

[4] - المصدر نفسه.

[5] - المصدر نفسه.

[6] - المصدر نفسه، 41.

المصادر:

- خوبی، أبوالقاسم، محاضرات في أصول الفقه، محمد اسحاق فياض، ٥ ج، قم، دارالهادی، 1417.

- نائینی، محمدحسین، فوائد الأصول، محمد علی کاظمی خراسانی، ٤ ج، قم، جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم، 1376.